المؤتمر العلمي الدولي المتخصص في اللغة والأدب في دورته الثالثة
الموسوم بـــ(اللغة العربية حية بانتمائها نامية بجهود أبنائها)
كلية التربية أبوعيسى – فسم اللغة العربية – جامعة الزاوية – 2023م

# صيانة النص الشرعي عن التصحيف والتحريف في ضوء اللغة العربية

جمعة سعيد غنيوة العشيبي
كلية التربية/ أبو عيسى
جامعة الزاوية

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد، فإن قضية التصحيف والتحريف بالغة الأهمية، وبسبب إهمالها ضلت أفهام، وزلت أقدام، وتاهت أحلام، ولغتنا العربية هي الحصن الحصين، والحرز المتين، والركن الشديد الذي يقي هذه المزالق ولا سيما في العصي فهمه الألفاظ.

والذي أخذناه عمن سبقنا وجوب الحرص على ألفاظ النصوص ومعانيها، فإن تعذر ذلك؛ فلا بد من الإتيان بالمعنى على وجهه ـــ قدر المستطاع ـــ ليجتنب التحريف؛ إن قلنا إن التحريف هو تغيير اللفظ دون المعنى(1).

**رُبْـــعُ الكتابـــةِ في سَـــوَادِ مِـــدَادِهَا ... والرُّبْـــعُ حســـنُ صـــناعةِ الكُتَّـــابِ**
**والرُّبْـــعُ مـــن قلـــمٍ سَـــوِيٍّ بَرْيُـــهُ ... وعلـــى الكواغـــدِ رابـــعُ الأســـبابِ**

إن التصحيف والتحريف آفتان لا حدود لها؛ لتعلقهما بقصور البشر، ثم التصحيف قد يكون عمدًا، أو سهوًا، أو جهلًا، أو كرهًا، ومثله التحريف، وقد يكون في اللفظ ـــ وهو الأكثر ـــ وقد يكون في المعنى، بل قد يكون المسموع غير المكتوب كما في فصل الموصول ووصل المفصول؛ للإلغاز، ومنه قول بعض الملغزين:

**جَـــاءَك سَـــلمانَ أبـــو هَاشِـــما ... فقـــد غـــدا ســـيدها الحـــارث(2)**

فإن اللفظ "كسلمانَ" لكنه قُطع؛ للتعمية، وأنشد رجل أبا عثمان المازني:

**عَافَـــــتِ المـــــاءَ فى الشِّـــــتاءِ فقُلنـــــا ... بَرّدِيـــــه تُصـــــادِفِيهِ سَـــــخِينًا**(3)

وهذا البيت من أبيات المعاني، والأصل: بَلْ ردِيه أمرٌ من الوُرود، وليس من التَّبْرِيد(4).

والقاعدة أن اللام تُحذف لفظًا وخَطًّا من كلمتين:

- لام "عَلَى" الداخلة على ما أَوَّلُه "أل"، نحو "عَلْمَاءِ" أي: "عَلَى الماءِ".
- لام "بَلْ" إذا وقع بعدها راء عند الإلغاز، كما في قوله: "بَرّديه" المذكور(5).

وإذا كان التصحيف والتحريف في نصوص العقيدة؛ كان الأمر أشد وأخطر، وَلَقَـــدْ قَـــالَ بَعْضُهُمْ لِأَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ – أَحَدِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ ـــ أُرِيدُ أَنْ تَقْرَأَ: وَكَلَّمَ اللَّهَ مُوسَى، بِنَصْبِ اسْـــمِ اللَّهِ؛ لِيَكُونَ مُوسَى هُوَ الْمُتَكَلِّمَ لَا اللَّهُ؟ فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَبْ أَنِّي قَرَأْتُ هَذِهِ الْآيَةَ كَذَا، فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ" [الأعراف: 143]؟! فَبُهِتَ الْمُعْتَزِلِيُّ(6)!

لهذا وغيره كانت العناية بها من الأهمية بمكان، بقدر الإمكان، وهذا من لوازم كل زمـــان ومكان، حتى لا تعصف بالأمم عاصفة العصيان.

قال تعالى: "وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ (58) فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ" [البقرة: 58، 59].

قال القرطبي: "قيل لهم: قولوا: حطة؛ فقالوا: حنطة؛ فزادوا حرفًا في الكلام؛ فلقُوا من البلاء ما لقُوا؛ تعريفًا أن الزيادة في الدين، والابتداع في الشريعة عظيمة الخطر، شديدة الضرر"(7).

**مشكلة البحث وأهميته ومبرراته:**

شغلت قضية التصحيف والتحريف فكر العلماء قديمًا وحديثًا؛ فألفوا فيها الأسفار، ورفعوا قواعدها، وأسسوا أسسها، لكنا وجدنا كثيرًا من الكتّاب لم يرفعوا بذلك رأسًا، ولم يبالوهـــا بالـــةً؛ فوقعوا في مجازفات خطيرة، ومخالفات جمة في سائر العلوم بلا استثناء.

والأقوال المنصوص عليها في الشريعة لا يخلو أن يقع التعبد بلفظها أو بمعناها: فـــإن كـــان التعبد وقع بلفظها؛ لم يَجُزْ تبديلها؛ لذم الله تعالى من بدّل ما أمرَه بقوله، وإن كان بمعناهـــا؛ جـــاز تبديلُها بما يؤدي إلى ذلك المعنى، ولا يجوز تبديلها بما يخرج عنه(8).

فرأينا لذلك أن نشارك في هذا المضمار، فنضرب بسهم في هذه البابة، ونكون مع تقريرات الأئمة في هذه السياقة؛ بغية أن نقلل من خطر هذا الأمر الجلل، لعلها تكون خطة يقبلها المؤلفون.

فكيف تسهم اللغة العربية في الحد من آفة التصحيف والتحريف؟ وما مدى تأثير التصحيف والتحريف على النص؟ وما هو الأثر السلبي لذلك؟ وهل لذلك طرق وقائية؟

**الفَرْضِيّات:**

- بيان حقيقة التصحيف والتحريف، والتنصيص على أسباب هذه الآفة.
- توضيح المقال بالمثال، والتحذير من خطورة ذلك.
- الإشادة بدور اللغة العربية الوقائي والرائد في هذه السبيل: سبيل بيان التصحيف والتحريف.
- إيجاد الحلول والمخارج بإقامة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل ... بصورة دورية.

**الدراسات السابقة:**

- ✓ تصحيف العلماء لابن قتيبة (276هـ).
- ✓ ما صحف فيه الكوفيون، لأبي بكر الصولي (335).
- ✓ التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني (360هـ).
- ✓ التنبيهات على أغاليط الرواة، لعلي بن حمزة البصري (375هـ).
- ✓ شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن العسكري (382هـ)، حققه: عبد العزيز أحمد.
- ✓ وله أيضًا تصحيفات المحدثين، حققه: محمود ميرة.
- ✓ وله أخبار المصحفين، نشره إبراهيم صالح في دمشق.
- ✓ من قضايا التصحيف والتحريف لمحمود الطناحي.
- ✓ التصحيف والتحريف لمحمد كرد علي.
- ✓ ألوان من التصحيف والتحريف في كتب التراث الأدبي المحقّق لصالح الأشتر.
- ✓ التصحيف والتحريف: دراسة في التغير الدلالي لفاطمة إبراهيم آل خليفة، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، العدد: 26، 1426هـ ـ 2005
- ✓ تعريف التصحيف: نماذج تطبيقية لأحمد محمود أحمد الشيمي.
- ✓ التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، اسطيري جمال.
- ✓ التصحيف والتحريف وما ينشأ عنه من اختلاف الحديث الشريف، لمازن الحديثي، جامعة الأنبار.
- ✓ مصطلح التصحيف والتحريف بين ابن عدي وابن حجر، لمنى الشهراني، جامعة ذمار، كلية الآداب، العدد 24

وقد دارت هذه الدراسات حول معاني التصحيف والتحريف وأسبابهما، وضرب الأمثلة، وبقيت فجوة التصحيف والتحريف في النص الشرعي.

**أهداف البحث:**

**الهدف العام:** صيانة الكتاب عن التصحيف والتحريف، و**الهدف الخاص:** أن يفسر التصحيف والتحريف تفسيرًا لغويًا أكاديميًّا، ويميز بين الصواب والخطأ في مواضع اللّبس، ويوضح الطريق للكتّاب؛ ليسلكوا سبل البحث بسابلة موثقة.

**منهجية البحث (نوع الدراسة):**

سنبيّن مفهوم التصحيف، ونكشف عن مفهوم التحريف، ونعدد أسبابهما، ونرسم الطرق، ونتخذ التدابير الوقائية منهما على ضوء لغتنا العربية؛ لئلا ينحرف بسببهما طالب، ولا يزلّ باحث؛ فيسلم النص الشرعي، ويصان المعنى المقصود.

**خطة البحث:**

المقدمة.

المبحث الأول: مفهوم التصحيف والتحريف: لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: أسباب التصحيف والتحريف.

المبحث الثالث: آثار التصحيف والتحريف.

المبحث الرابع: الوقاية من التصحيف والتحريف.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

**المبحث الأول: مفهوم التصحيف والتحريف: لغة واصطلاحًا.**

التصحيف لغة: مصدر صحَّفَ، وتَصَحَّفِت الكلمةُ تَغَيَّرَتْ.

وفي الاصطلاح: تغييرٌ في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء الصورة(9).

والصِّحَفِي والمُصَحِّفُ هو الذي يروي الخطأ عن قراءة الصحف بأشباه الحروف(10).

**التصحيف في القرآن الكريم:**

عقد الخطيب في الجامع فصلًا في مِنْ أَخْبَارِ الْمُصَحِّفِينَ فِي الْقُرْآنِ الكريم، ومنه أن عَبْدَ اللَّه بن عُمَرَ بْنِ أَبَانَ مُشْكَدَانَةَ قرأ على أصحابه فِي التفسير: وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَبشْرًا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّمَا هُوَ "وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا" [نوح: 23]، فَقَالَ: هِيَ مَنْقُوطَةٌ بِثَلَاثَةٍ مِنْ فَوْقٍ، فَقِيلَ لَهُ: النَّقْطُ غَلَطٌ، فَقَالَ: فَأَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ(11).

**أَقُولُ لَهُ بَكْرًا فَيَسْمَعُ خَالِدًا ... وَيَكْتُبُهُ زَيْدًا وَيَقْرَؤُهُ عَمْرَا**

ومثاله في السنة ما رواه الخطيب عن علي بْنِ عُمَرَ الحافظ، قَالَ أَمْلَى أَبُو بَكْرٍ الصُّولِيُّ فِي الْجَامِعِ حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شوالٍ فكأنما صام الدهر"، فقال الصُّولِيُّ: وأَتْبَعَهُ شَيْئًا مِنْ شوالٍ ـــ بِالشِّينِ وَالْيَاءِ ـــ(12).

ومن ضبط كتاب التطريف في التصحيف للسيوطي؛ أمِن من الزلل في كثير من نصوص السنة، وذلك بضميمة إدمان النظر في الكتب التي عُنِيَتْ بضبط اللفظ النبوي الشريف.

وهذا يتأكد في حق الفقيه والمتفقه؛ فتحريف اللفظ يلقي بظلاله على تحريف الحكم الشرعي؛ فلا يتحقق معنى العبودية لله ــ سبحانه وتعالى ــ، فإذا حرِّف نص من نصوص العقيدة الإسلامية؛ تمت الخسارة! ولو تتبعنا أعمال كثير من المحققين، وبثثنا عبثهم بالألفاظ؛ لخرجنا عن المقصود!

ولذلك عني المحدثون بالإملاء والاستملاء؛ فألّف عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (562هـ) أدب الإملاء والاستملاء.

**يَعِي غَيْرَ مَا قُلْنَا وَيَكْتُبُ غَيْرَ مَا ... وَعَاهُ وَيَقْرَأُ غَيْرَ مَا هُوَ كَاتِبُ**

ومثاله في أشعار العرب تصحيف بيت فروة بن مسيك المرادي:

**فما إنْ ظَنَنَّا جُبْنٌ ولَكِنْ ... منايانا ودَوْلَةُ آخَرينا**

والصواب: طِبُّنا أي عادتنا، والدَولة: الغلبة في الحرب(13).

وقد قال سعيد بن عبد العزيز التَّنُوخِي: لا تأخذوا العلم عن صحفي، ولا القرآن من مصحفي(14).

التحريف لغة: يقال: انْحَرَفَ عَنْ كَذَا مَالَ عَنْهُ وَيُقَالُ الْمُحَارَفُ الَّذِي حُورِفَ كَسْبُهُ فَمِيلَ بِهِ عَنْهُ كَتَحْرِيفِ الْكَلَامِ يُعْدَلُ بِهِ عَنْ جِهَتِهِ(15).

وحرَّف الشَّيءَ: أماله(16)، وقد قال أبو هريرة: آمَنْتُ بِمُحَرِّفِ الْقُلُوبِ(17).

وفي الاصطلاح: هو التغيير في الحرف أو الحروف الناتج عن التشابه في شكل الحروف كالدال والراء والذال واللام والميم والعين ... إلخ.

مثاله في القرآن الكريم قراءة بعضهم: وتُزِل من تشاء، يعني: "وتذل من تشاء" [آل عمران: 26].

ومثاله في السنة النبوية ما ذكرهَ مسلمٌ في التمييزِ أنَّ ابنَ لهيعةَ صَحَّفَ في حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ أنَّ رسولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – احْتَجَرَ في المسجدِ(18)، فقالَ احْتَجَمَ بالميمِ.

وفي أشعار العرب:

**كأن في ريقته لما ابتسم بَلْقَاءَة ... في الخيل عن طفل متم**

يعني: السحاب، فقال له الكسائي: ويحك إنما هو: **بلقاء تنفي الخيل عن طفل متم!**

وفرّق بينهما علماء الحديث فقال ابن حجر: إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخطِّ في السِّياق؛ فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحَّف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرَّف(19).

**فَمَـــا يُغَيِّـــرْ نُقْطُـــهُ مُصَـــحَّفُ ... أَوْ شَـــكْلُهُ لا أَحْـــرُفٌ (مُحَـــرَّفُ)**(20)

وسوّى المتنبي بين التصحيف والتحريف(21)، وهو كذلك عند جمهرة المتقدمين.

وقد قال عبد السلام هارون: لم يفصِل السيوطي في المزهر بينهما فصلًا دقيقًا(22).

ومنهم من قال: يصعب التمييز الواضح بين مدلوليهما(23).

وقال الجرجاني: التصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراد كاتبه أو على ما اصطلحوا عليه، والتحريف تغيير اللفظ دون المعنى(24).

قلتُ: التصحيف والتحريف غير الزيادة والنقصان والأخطـــاء المطبعيـــة بحســـب المنـــهج التطبيقي.

ويدخلان في مفهوم اللَّحْنِ ــ بِسُكُونِ الْحَاءِ ــ أعني إِمَالَةَ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ(25).

وقد أميل إلى أن التحريف له عمومان بالنسبة إلى التصحيف:

الأول: أنه مذموم على كل حال.

والثاني: أنه لا يقتصر على النظر في الصحف، أو سماعها، أو كتابتها كما التصحيف.

ومهما يكن فمن من أراد أن يكون من تراث البشرية فليجتنبهما.

و لم يذكر التغيير في الإعراب، وَقد روى ابن أَبِي مُلَيْكَةَ: قَدِمَ أَعْرَابِيٌّ فِي زَمَانِ عُمَـــرَ بْـــنِ الْخَطَّابِ ــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ــ فَقَالَ: مَنْ يُقْرِئُنِي مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

قَالَ: فَأَقْرَأَهُ رجل "براءة"، فقال: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ" بـــالْجَرِّ، فَقَـــالَ الْأَعْرَابِيُّ: أَوَقَدْ بَرِئَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ؟ فَإِنْ يَكُنِ اللَّهُ برئ من رسوله؛ فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ، فَبَلَغَ عُمَـــرَ مَقَالَـــةُ الْأَعْرَابِيِّ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: يَا أَعْرَابِيُّ أَتَبْرَأُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: يَا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لِي بِالْقُرْآنِ، فَسَأَلْتُ مَنْ يُقْرِئُنِي، فَأَقْرَأَنِي هَذَا سورة "براءة"، فقال: "أَنَّ اللَّـــهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورسوله"، فقلت: أو قد بَرِئَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ، إِنْ يَكُنِ اللَّهُ بَرِئَ مِنْ رَسُولِهِ؛ فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَيْسَ هَكَذَا يَا أَعْرَابِيُّ، قَالَ: فَكَيْفَ هِيَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: "أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" [التوبة: 3]، فقال الأعرابي: وأنا أَبْرَأُ مِمَّا بَرِئَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ؛ فَأَمَرَ عمر بـــن الْخَطَّابِ ــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ــ أَلَّا يُقْرِئَ النَّاسَ إِلَّا عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، وَأَمَرَ أَبَا الْأَسْوَدِ؛ فَوَضَعَ النَّحْوَ(26).

وقد أجمع المحقّقون على أن التصحيف يقع في النَّقْط؛ كتحويل الياء إلى باء، أو الغـــين إلى عين.

وَقد قَالَ ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ: لَا يُفْتِي النَّاسَ صُحُفِيٌّ، وَلَا يُقْرِئُهُمْ مُصْحَفِيٌّ.

ومِمَّا مُدِحَ بِهِ خَلَفٌ الْأَحْمَرُ: لَا يَهِمُ الْحَاءَ بِالْقِرَاءَةِ بِالْخَاءِ وَلَا يَأْخُذُ إِسْنَادَهُ مِنَ الصُّحُفِ.

وعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا زَالَ هَذَا الْعِلْمُ عَزِيزًا يَتَلَقَّاهُ الرِّجَالُ حَتَّى وَقَعَ فِي الصُّحُفِ، فَحَمَلَهُ أَوْ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ أَهْلِهِ.

وإِذَا عُلِمَ هَذَا؛ فَاللَّحْنُ ــ كَمَا فِي الْمَقَايِيسِ ــ بِسُكُونِ الْحَاءِ، إِمَالَةُ الْكَلَامِ عَنْ جِهَتِهِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، يُقَالُ: لَحَنَ لَحْنًا.

قَالَ: وَهُوَ عِنْدَنَا مِنَ الْكَلَامِ الْمُوَلَّدِ؛ لِأَنَّ اللَّحْنَ مُحْدَثٌ، لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ الْعَارِبَةِ.

وَاللَّحَنُ بِالتَّحْرِيكِ: الْفِطْنَةُ، يُقَالُ: لَحَنَ لَحَنًا فَهُوَ لَحِنٌ وَلَاحِنٌ، وَفِي الْحَدِيثِ: "لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ"(27).

وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ مِثْلَهُ، وَقَالَ: يُقَالُ فِي الْفِطْنَةِ: لَحِنَ بِكَسْرِ الْحَاءِ يَلْحَنُ بِفَتْحِهَا، وَفِي الزَّيْغِ عَنِ الْإِعْرَابِ: لَحَنَ بِفَتْحِ الْحَاءِ(28).

وقال ابن جنّي في الخصائص: **باب في سقطات العلماء.**

وحكي أن الأصمعي على أبي عمرو بن العلاء شعر الحطيئة، فقرأ قوله:

**وغـــررتَني وزعمـــتَ أنـــك لَـــابنٌ بالصـــيفِ تَـــامِرْ**

أي كثير اللبن والتِّمْر، فقرأها: لا تني بالضيف تامُر، يريد: لا تتوانى عن ضيفك، تأمر بتعجيل القِرَى إليه؛ فقال له أبو عمرو: أنت والله في تصحيفك هذا أشعر من الحطيئة(29).

وأمَّا التحريف؛ فيقع في صورة الحروف المتقاربة؛ كتحويل الواو إلى راء، أو الذال إلى زاي، أو الدال إلى راء، أو الدال إلى لام، أو النون إلى زاي.

وقد يكون التحريف بالزيادة في الكلام أو النقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته أو بحمله على غير مراده.

فهو بهذه التعريفات أعم من التصحيف، وعمده في نصوص الشريعة كفر(30).

وقد يجتمع التصحيف والتحريف معا في الكلمة الواحدة؛ فيزيد الكشف سوء كيلة، والطين بلة، والداء علة.

ومن تصحيف التصحيح قول بعضهم: ورد في القاموس في مادة: برقش: أبو براقش: طائر صغير يرى كالقنفذ.

والخطأ بالتصحيف ظاهر في لفظة التشبيه لا يحتاج إلى تنبيه.

ورد في مجلة الرسالة: والصواب: كالقنبر؛ ذلك لأن القنفذ ليس بطائر باثنين حتى يشبه طائر به، وإنما هو دابة تدب على أربع.

راجع المقتطف 39: 488 في أبي براقش، انتهى(31).

قال المعري: أصل التصحيف أن يأخذ الرجلُ اللفظ من قراءته في صحيفة و لم يكن سمعه من الرجال فيغيره عن الصواب، وقد وقع فيه جماعةٌ من الأجلاء من أئمة اللغة وأئمة الحديث، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل: ومَنْ يَعْرَى من الخطأ والتصحيف.

قال ابن دريد: صحف الخليل بن أحمد فقال: يوم بُغاث (بالغين المعجمة) وإنما هو (بالمهملة).

قلت: الصواب ما لم يستصوب؛ فقد وقع الكاتب في تصحيفي اللفظ والمعني.

ففي معجم المغني: أَبُو بَرَاقِشَ: طَائِرٌ صَغِيرٌ، مِن رُتْبَةِ الجَوَاثِم، يَعِيشُ فِي الحَدَائِقِ وَالغَابَاتِ، رِيشُهُ أغْبَرُ، وَأَوْسَطُهُ أَحْمَرُ، وأَسْفَلُهُ أَسْوَدُ، يَنْتَفِشُ إِذَا هُيِّجَ، يُغَيِّرُ لَوْنَهُ أَلْوَانًا شَتَّى.

وعن ابْن الْأَعرَابِي: القُنبُلة: مِصيدَة يُصاد بهَا النُّهَس، وَهُوَ أَبُو بَرَاقِش كما في تهذيب اللغة: قنبل.

فتأمل كم تصحيفًا وقع.

ففي لسان العرب: برقش، وتاج العروس: ب ر ق ش، والقاموس المحيط: أبو بَرَاقِشَ: أَبُو بَرَاقِشَ: طائِرٌ صغِيرٌ بَرِّيٌّ كالقُنْفُذِ.

وأما القُنْبُر؛ فضَرْبٌ من الحُمَّر.

وهذه صور البراقش والقنبر (الحمر).

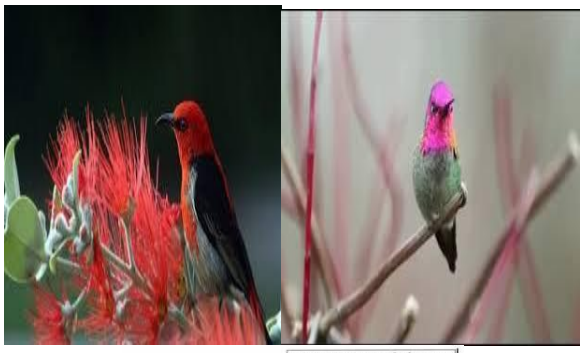

**المبحث الثاني: أسباب التصحيف والتحريف.**

إن أفضلَ اللغاتِ، وأجلَّ مَنْطِقِ الألسنِ المختلفاتِ، ما نزل به القرآنُ المجيد: "وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لا يَأْتِيهِ الْباطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ" [فصلت: 41، 42].

وقد قال الزمخشري: التصحيف قفل ضل مفتاحه(32)، وسبيلهما: النظر والسمع والنطق لا غير.

فمن أسباب التصحيف والتحريف:

- تشابه رسم الحروف، وتساويها في العدد، مع إهمال النقط، فمثلًا: (ب ت ث ن ي) خمسة أحرف متشابهة (ب ت ث ن ي)، وعدم النقط والشكل يوجب تصحيفها وتحريفها.

ومنه ما رواه الحاكم والسيوطي أن بعضهم صحف حديث: "زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا" فقال: زَرْعُنَا تردد حِنًّا، ثمَّ فسره بِأَن قومًا كَانُوا لَا يؤدون زَكَاة زرعهم فَصَارَت كلهَا حناء(33).

- اختلاف الخط العربي: المشرقي والمغربي، فحرف القاف ــ مثلًا ــ بنقطة من فوق عند المغاربة، والفاء بنقطة من تحت.

ومنه قول أبي الحجاج يوسف بن محمد البلوى في كتابه ألف باء(34): كنت أقرأ على الحافظ بالإسكندرية جزءًا من تآليفه، فمررت فيه بحديث يرويه عن أشياخه عن الشافعي قال: الفول يزيد في الدماغ، والدماغ يزيد في العقل.

وأهل تلك البلاد ينقطون الفاء بواحدة من فوق، وينقطون القاف باثنتين من فوق أيضًا، فلم أُلْقِ بالي، وحسبت الفاء قافًا فقرأتُ: القول يزيد في الدماغ؛ فضحك – وكان حلوًا ظريفًا، وقال لي: الفول يفرغ الدماغ أو نحو هذه الكلمة! فقلت له: القول عندي في الكتاب؟ فقال: إنما هو الفول، فأعلمني بمذهبهم في النقط، فقلت له: كيف يزيد الفول في العقل، ونحن نقول في بلادنا بخلاف ذلك؟ فضحك وقال: سألت عن هذه المسألة شيخي فلانًا ــ أنسيت أنا اسمه ــ فقلت له: كيف هذا وطبرستان أكثر بلاد الله فولًا، وأهلها أخف الناس عقولًا؟ فقال لي: لولا الفول لطاروا، وكل من نقل عن البلوي أبدل الفاء قافًا فقال: القول عندي في الكتاب!

- الجهل بلغات العرب: فقبيلة تميم ــ مثلًا ــ تبدل العين من الهمزة؛ فيقولون: عني يريدون أني.

ومنه قول المجنون:

**فعيناكِ عيناها وجيدُكِ جيدُها ... سِوى عنَّ عظم الساق منك دقيقُ**

يريد: سوى أنّ(35).

وفي القاموس المحيط(36): رجُلٌ جَضْدٌ: جَلْدٌ، يُبْدِلُونَ اللامَ ضَادًا.

- تداخل اللغات وتشابهها إلى حد وقوع اللبس أحيانًا، ولهذا صحف بعضُهم حرف القاف في القاهرة إلى الكاف؛ فقال: الكاهرة، أصله لفظة القاهرة في الإنجليزية: Cairo، وصحف بعضهم

قول الله ــ عز وجل ــ: "جنت تجري من تحتها الأنهار"؛ فقال: gنت تgري ...، وهذا من آثار الغزو البريطاني، الحريص على ضم مصر إليه(37)، وكذا التداخل بين الرقبة والركبة وهلم جرًّا.

- قرب الحروف وبعدها: فلا يميزها من تعامل معها لأي عارض اتفق.

فقد حكى بعضُ شيوخِ أَصْبَهَانَ أن أحمد بن موسى بن إسحاق الأنصاري قاضي أَصْبَهَانَ قال: حدثني فلانٌ عن هِنْدَانَ الْمَعْنُوهِ، يريد عن هِنْدٍ أَنَّ الْمُغِيرَةَ(38).

- تصحيف المعنى: حيث لا سبيل إلى تصحيف اللفظ وتحريفه.

مثالُهُ ما ذكره الخطابي عن بعضِ شيوخِهِ في الحديثِ: أنه لما روى حديثَ النهيِ عن التحليقِ يومَ الجمعةِ قبلَ الصلاةِ قالَ: ما حَلَقْتُ رأسي قبلَ الصلاةِ منذُ أربعينَ سنةً؛ فهِمَ منه تحليقَ الرؤوسِ، وإنَّمَا المرادُ تحليقُ الناسِ حِلَقًا(39).

- تصحيف السمع: فلا يصل إلى سمع المصحِّف المراد.

ومثالُهُ ما ذكرَهُ النسائيُّ(40)عن يزيدَ بنِ هارونَ، عن شعبةَ، عن عاصمٍ الأحولِ، عن أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ بحديث: "أيُّ الذنبِ أعظمُ؟ ... الحديث(41)، والصوابُ: واصلٌ الأحدبُ مكانَ عاصمٍ الأحولِ من طريقِ شعبةَ، ومهديٍّ، وغيرِهما(42).

- تصحيفِ البصرِ: وهو الذي يشتبه من جهة الرؤية، فيخطئ فيه النظر، كما في: بِشْر، وبُسْر(43)، وَقَدْ وصف العراقي: وهو الأكثر(44).
- الخلط بين الأعلام: ففي الذخيرة للقرافي(45): وَلَوْ قَالَ: اقْتُلْنِي وَلَكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ فَقَتَلَهُ: قَالَ سَحْنُونٌ: اخْتُلِفَ فِيهِ، وَالْأَحْسَنُ ضَرْبُهُ مِائَةً، وحَبْسُهُ سَنَةً، وَيَبْطُلُ الْجُعْلُ، لِتَحْرِيمِ الْمَنْفَعَةِ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: لِلْأَوْلِيَاءِ قَتْلُهُ لِأَنَّهُ حَقٌّ لَهُمْ دُونَ الْمَقْتُولِ، والصواب: يحيى بن عمر، ففي مختصر ابن عرفة(46): وقال يحيي بن عمر: للأولياء قتله ...
- خفاء معنى الكلمة: وهذا يشمل كل المعاني الاصطلاحية، وكثرة وقوع التصحيف لهذا السبب من غير أهل الفن الذين تواطؤا على معنى معين.

مثاله ما في القاموس المحيط(47): العَفْسُ، كالضَّرْب: الحَبْسُ، والابْتِذَالُ، وشِدَّةُ سَوْقِ الإبل، حرف بعضهم فقال: سُوقُ.

- عدم الإحاطة بغريب كلام العرب وأساليبهم في التعبير، ولا سيما مع عموم العجمة.

مثاله: تصحيف كلمة احتُضر إلى اختُضر أي مات فتيًّا، وصحف بعضهم قول البزدوي في أصوله(48): وانكسر فُوقُ سهمه، فقال: وانكسر فَوقَ سهمه، وفُوْقُ السَّهْمِ وِزَانُ قُفْلٍ: مَوْضِعُ الْوَتَرِ(49).

- الخلط بين مصطلحات العلوم: فيتعين إبراز وإحياء مصطلحات العلوم العربية والإسلامية بألفاظها العربية، ولهذا صنع محمد بن علي التهاوني (1158هـ) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.

ومثال التصحيف والتحريف بسبب هذا الخلط: تصحيف كلمة التجوير عند المعتزلة إلى التجويز.

- الوهم في أسماء الكتب والبلدان: ولهذا صنف العلماء معاجم البلدان والبقاع، ومن أشهر ذلك: معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (1067هـ) وغيرهما؛ فلا يشتبه كتاب ولا موضع بآخر لمن طالع هذه الكتب.

ومثاله: مفردات الراغب الأصبهاني تصحف إلى مقررات، وبيت لِهْيًا تصحف إلى بيت لها.

- المألوف المعتاد الذي نطق به الناس نطقًا واحدًا.

مثاله: عبد الرحمن بن الزِّبير تصحف إلى الزُّبَيْر.

- اللهجات العامية التي توارثها الناس عمن سبقهم؛ فصارت من ثوابتهم.

ومنه النَّسيبُ: المُناسِبُ، وذُو النَّسَبِ(50)، والنسيب عند الناس اليوم: الصهر، وقول العامة: الزِّعَامَة، والصواب: الزِّعَامَة: السيادة والشرف(51).

- الخلط الفصيح بالمولّد، والقديم بالحديث، والعربي بغيره، ولا سيما في العصور المتأخرة.

ومنه قول القاموس المحيط: نَزُهَ كَكَرُمَ وضَرَبَ نَزَاهةً ونَزَاهِيَةً، والرجُلُ: تَبَاعَدَ عن كلِّ مَكْروه، فهو نَزِيهٌ، واسْتِعْمالُ التَّنَزُّه في الخُروجِ إلى البَساتِينِ والخُضَرِ والرِّياضِ غَلَطٌ قبيحٌ.

- الخط الدقيق الذي لا يميز القارئ حروفه.

وقد قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لِابْنِ عَمِّهِ حَنْبَلِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَرَآهُ يَكْتُبُ خَطًّا دَقِيقًا: لَا تَفْعَلْ أَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ يَخُونُكَ(52).

- العزوف عن قراءة القواميس، والركون إلى اللفظ المتداول والمستعمل عند الناس.

فمن تصحيف بعضهم قولهم: غزوة سَيْفِ البحر، والصواب: سِيف البحر، بِكَسْرِ السِّين، أي ساحله(53).

- اللكنة خِلقة كالفأفأة والتمتمة وغيرهما، سواء كانت لعارض سماوي أو مكتسب، عمدًا او اختيارًا.

فقد أراد أن يقول للطفل: كخ فقال: كح، وبينهما فرق كبير!

- البعد عن اللفظ النبوي: ولهذا قال الحاكم: قَدْ زَلَقَ فِيهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ، ثم ذكر بأسانيده ما يدل على ذلك، ومنه قوله: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهْلِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ

ابْنَ عَبْدُوسٍ الْمُقْرِئَ يَقُولُ: قَصَدْنَا شَيْخَنَا، لِنَسْمَعَ مِنْهُ، وَكَانَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "ادَّهِنُوا غِبًّا" فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "اذْهَبُوا عَنَّا"(54).

- تقليد المصحِّفين، فينطق كما سمع بلا تحرّ.

وقد روى حيّان بن بشر يَوْمًا أَنَّ عَرْفَجَةَ قُطِعَ أَنْفُهُ يَوْمَ الْكِلابِ ــ كَسَرَ الْكَافَ ــ وَكَانَ مُسْتَمْلِيهِ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ: كَجَّةُ: فَقَالَ: أَيُّهَا الْقَاضِي، إِنَّمَا هُوَ يَوْمُ الْكُلابِ؛ فَأَمَرَ بِحَبْسِهِ، فَدَخَلَ النَّاسُ إِلَيْهِ وَقَالُوا: مَا دَهَاكَ؟ فَقَالَ: قُطِعَ أَنْفُ عَرْفَجَةَ يَوْمَ الْكُلابِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَامْتُحِنْتُ أَنَا بِهِ فِي الْإِسْلَامِ(55).

وتكثر أسباب التصحيف والتحريف وتقل بحسب الزمان، والمكان، والبيئة، والعلوم، وبحسب حسن معاملة الكتاب والقلم قلة وكثرة وعدم ذلك، وهذا البحث بيِّن أن قول القائل: إن أسباب التصحيف اثنان لا ثالث لها، وهما السهو والوهم؛ فيه نظر(56).

**المبحث الثالث: آثار التصحيف والتحريف**

قِيلَ: إِنَّ مِنْ شَرْطِ الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ سَلِيمًا مِنَ اللَّحْنِ، فقد سمع الأصمعي رجلًا يدعو ربه ويقول في دعائه: يا ذو الجلال والإكرام، فقال له الأصمعي: ما اسمك؟ قال: ليث، فقال الأصمعي:

**يُنَادِي رَبَّهُ بِاللَّحْنِ لَيْثٌ ... كَذَاكَ إِذَا دَعَاهُ لا يجيبُ(57)**

وإن أعظم ما يجب أن يصان عن التصحيف والتحريف: كتاب الله العظيم، الذي نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأمينُ على نبيه محمدٍ، بلسانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، فِيهِ نَبَأُ مَنْ قبلنا، وَخَبَرُ مَا بَعْدَنا، وَحُكْمُ مَا بَيْنَنا، وهُوَ الْفَصْلُ ولَيْسَ بِالْهَزْلِ، اشتمل على أَبْلَغ المواعِظِ للمتَّعظِين، وأَنْجَع التّخويفِ للخَائِفين، وأَنْفَع الهِدَايَةِ للمُهْتَدِين، وأَبْيَن السُّبُل إِلى النَّجاةِ في الدّين، وفيهِ تَبْيينُ شريعة الإِسلام، وما تَشتمِلُ عليه منَ الأَحْكام، وتَفْصيلُ الحلالِ والحَرام، وفرُوضُ الصَّلاةِ والزكاةِ والحجِّ والصّيام؛ وغيرُ ذلك مما يجبُ على الأَنام، ولا سبيلَ إِلى معرفَتِه وعِلْمِه إِلا بمعْرِفَةِ هذه اللّغةِ العَرَبيّة، وحفظه من التغيير والتبديل.

وكذلك حديثُ رسوله صلى الله عليه وسلم لا يُعرَفُ إِلا بمعرفةِ علم العربية؛ لتفهم السنة على وجهها؛ فتحقق الحكمة من خلق الجن والإنس(58).

ولما كانت آفة التصحيف والتحريف، والتصرُّف والتخريف لها أثر وبيل، وعاقبة وخيمة؛ حذّر العلماء سُوءَ مَغَبَّتهما وعاقبتها؛ لئلا يجني أحد على النصوص.

واعلم أن التصحيف والتحريف غير كون اللغة توقيفية أو اصطلاحية:

فالتوقيفي بتعليم من الله، حيث وقف الخلق على معاني تلك الألفاظ، والاصطلاح التعارف والاتفاق على معاني وألفاظ تلك المعاني.

**واللغـــةُ الـــرِّبُّ لهـــا قـــد وَضَـــعَا ... وعَزْوُهَـــا للاصـــطلاحِ سُـــمِعَا**(59)

وينبني على هذا الاختلاف جواز قلب اللغة كتسمية الثوب فرسًا، وإرادة الطلاق بنحو: اسقني الماء.

**يُبْنَـــى عليـــه القلـــبُ والطـــلاقُ ... بِكَـــــ: اسْـــقِنِي الشَّـــرَابَ والعَتَـــاقُ**(60)

فعلى أنها اصطلاحية يجوز لقوم أن يصطلحوا على تسمية الثوب فرسًا مثلًا، ولواحد أن يقصد ذلك في كلامه، وعلى القول بالتوقيف لا يجوز ذلك.

وكذلك على الأول أيضًا يصح الطلاق والعتاق بـــكـــ: اسقني الماء إن نواه بـــه، وعلـــى القول الثاني لا يصح.

ومحل هذا الخلاف ما إذا لم يكن اللفظ متعبدًا به كتكبيرة الإحرام، أما المتعبد به؛ فلا يجوز فيه القلب إجماعًا.

وليس ما ذكر من آثار التصحيف والتحريف.

**بل من آثارهما الحقيقة في النص الشرعي:**

- الإخلال بالعقائد الصحيحة: فقد قال السيوطي: وَقَدْ قِيلَ: إنَّ النَّصَارَى كَفَرُوا بِلَفْظَةٍ أَخْطَأُوا فِي إعْجَامِهَا وَشَكْلِهَا، قَالَ اللَّهُ فِي الْإِنْجِيلِ لِعِيسَى: أَنْتَ نَبِيِّي وَلَدْتُكَ مِنَ الْبَتُولِ؛ فَصَحَّفُوهَا وَقَالُوا: أَنْتَ بُنَيِّي وَلَدْتُكَ ـــ مُخَفَّفًا ـــ (61).
- إثارة الفتنة: فقِيلَ أَوَّلُ فِتْنَةٍ وَقَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ سَبَبُهَا ذَلِكَ أَيْضًا، وَهِيَ فِتْنَةُ الخروج على عُثْمَانَ ـــ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـــ وقتله، فَإِنَّهُ كَتَبَ لِلَّذِي أَرْسَلَهُ أَمِيرًا إلَى مِصْرَ، إذَا جَاءَكُمْ فَاقْبَلُوهُ؛ فَصَـــحَّفُوهَا إلى: فَاقْتُلُوهُ؛ فَجَرَى مَا جَرَى(62).
- الاعتداء: فذكروا أن بعض الخلفاء كَتَبَ إلَى عَامِلٍ لَهُ بِبَلَدٍ أَنْ أَحْصِ الْمُخَنَّـــثِينَ، أَيْ بِالْعَـــدَدِ، فَصَحَّفَهَا بِالْمُعْجَمَةِ فَخَصَاهُمْ(63).
- جعل الكتابين كتابًا واحدًا: فالبهي أو البها اسمان لمسمى واحد، وقد ذكره بعضهم باسم البـــهي أو البهاء، وذكره السيوطي مع إضافة جديدة؛ إذ أطلق عليه اسم البهاء فيما تلحن فيه العامـــة، ويبدو لنا أن الأمر قد التبس على السيوطي حين نقل عن السالفين، فجعل الكتابين كتابا واحدا، أو أن هذا الخلط أثر من آثار التصحيف والتحريف(64).
- تغيير المأثور: يقول محمود الطناحي: لقد عرفت من أبناء دار العلوم المحقـــق والعـــالم والأديـــب والشاعر، لكني عرفت منهم أيضًا من يكتب (صورة) البقرة، و(صورة) آل عمران، بالصـــاد لا بالسين(65).
- فتح باب الزندقة والإلحاد: ومنه تصحيف كلمة الصِّلِّيان حتى صارت الصُّلبان، والصِّلِّيان: نبـــت تسميه العرب خبز الإبل، واحدته: صِلِّيانة بالهاء، وقيل: هو فِعْلِيان(66)، وقد بني علـــى هـــذا التحريف تاريخ مزيف ألصق بأبي العلاء المعري(67).

- تبديل الأحكام: ومنه الْمُطَّلِبِ بْنِ أَبِي وَدَاعَةَ السَّهْمِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – إِذَا فَرَغَ مِنْ سَبْعِهِ جَاءَ حَتَّى يُحَاذِيَ بِالرُّكْنِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي حَاشِيَةِ الْمَطَافِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطُّوَّافِ أَحَدٌ(68)، فقد تصحّف لفظة "من سبعه" في بعض كتب الحنفية إلى من "سعيه"، وبني على هذا استحباب ركعتين عقيب السعي، وفيه مناقشة(69).

وقد قال أَبُو عَمْرِو بْنُ الصَّلَاحِ: يَنْبَغِي أَنْ يُكْرَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ شِعَارٍ، وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ فِي السَّعْيِ صَلَاةٌ(70).

- العلو: ففي الصحيح قَالَ عليه الصلاة والسلام لِلْأَنْصَارِ: "قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ، أَوْ خَيْرِكُمْ"(71)، والمراد: أنزلوه، لا قوموا له؛ فعن أبي مِجْلَز قال: خَرَجَ معاويةُ على ابنِ الزبيرِ وابنِ عامر، فقام ابنُ عامر، وجلس ابنُ الزبير، فقال معاويةُ لابن عامر: اجلس، فإني سمعتُ رسولَ الله – صلى الله عليه وسلم – يقول: "مَنْ أحَب أن يَمْثُلَ له الرِّجَالُ قِيامًا؛ فَلْيَتَبوَّأ مقعدَه مِن النَّارِ"(72).

قال الزمخشري: أمر بمعنى الخبر، كأنه قال: من أحب ذلك؛ وجب له أن يترل مترلته من النار وحُق له ذلك.

وقال المناوي: وذلك لأن ذلك إنما ينشأ عن تعظيم المرء بنفسه، واعتقاد الكمال، وذلك عجب وتكبر، وجهل وغرور، ولا يناقضه الخبر؛ لأن سعدًا لم يحبِّ ذلك، والوعيد إنما هو لمن أحبه.

وقد قال النووي: ومعنى الحديث زجر المكلف أن يحب قيام الناس له، ولا تعرض فيه للقيام بنص ولا بغيره، والمنهي عنه محبة القيام له فلو لم يخطر بباله، فقاموا له أو لم يقوموا؛ فلا لوم عليه، وإن أحبه أثم؛ قاموا أو لا، فلا يصح الاحتجاج به لترك القيام، ولا يناقضه ندب القيام لأهل الكمال ونحوهم(73).

- تحديد الملل والنحل: قال صاحب بحث أثر التصحيف: "السِّمَنِيَّةُ فرقة بالهند دُهْرِيَّةٌ، بضم الدال، ولعل الصواب الفتح"(74).

قلت: في تاج العروس: الدَّهْر: الهِمَّةُ والإرادَة والغَايَةُ، تَقول: مَا دَهْرِي بِكَذَا، وَمَا دَهْرِي كَذَا، أَي مَا هَمِّي وغايَتِي وإِرادَاتِي(75).

والدَّهْرِي بِالْفَتْح ويُضمُّ: الْمُلْحِدُ الذي لَا يُؤْمن بالآخِرة، القَائِلُ بِبقَاءِ الدَّهْرِ، وَهُوَ مُوَلَّد(76).

والسُّمَنِيَّة بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحِ الْمِيمِ، فِرْقَةٌ مِنْ عَبَدَةِ الْأَصْنَامِ تَقُولُ بِالتَّنَاسُخِ وَتُنْكِرُ وُقُوعَ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ(77).

- تساهل النساخ والمحققين، والتسليم بصحة المعاجم: ففي العين في قاء: وتقيَّأتِ المرأة لزوجها تقيُؤًا، أي: تكسرت له، وألقت نفسها عليه، وتعرضت له.

**تَقَيَّـــأتْ ذاتُ الـــدَّلالِ والخَفَـــرْ ... لِعـــابسٍ جـــافِي الـــدَّلَالِ مُقْشَـــعِرّ**(78)

وإنما هو تفيّأتْ ـــ بالفاء ـــ وتفيؤها عليه: تميلها وتغنجها دَلًّا، ومنه يقال: تفيّأ الزَرعُ(79).

- التقعر: فأبو بكر بن الجَوَالِيقِي كان يأخذ لسانه بالإعراب، ويكثر الإشارات فيه إلى حدٍّ البغض، فأخذ يومًا في ذلك، فقال أبو جعفر: أنت بغيض، فسمي بغيض الطبري.

قال: ورأيتُ أنَا هذا الانسانَ يومًا وقد ورد إلى باب الطاق، وكان مهاجرًا لبعض الورّاقين، فوقف علينا، فسلّم ثم اعتذر من وقوفه بالمكان لأجل الورّاق، فقال: **لولا مَنْ ما كنتُ بالذي** "يعني لولا من هاهنا ما كنت لأقف على حانوتك"(80).

- الخطأ في النسبة: يقولون: الآذَرَيّ، والصواب أذَريّ بالقصر، وأذْرَبِيّ، على غير قياس؛ لأنه منسوب الى أذَرْبيجان، بفتح الذال وسكون الراء(81).
- الجهل بأمثال العرب: ففي المثل: وروغان الثعلب، وجبن الصِّفْرِد؛ تصحفت في كتاب **ثمارُ القلوبِ في المضاف والمنسوب للثعالبي** ص 351 وشرح **مقامات الحريري للشَّرِيْشِي** 452/3 إلى: وجبن الصَّقْر(82).

قال ابن معصوم في الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول(83): الصِّفْرِدُ، كحِصْرِمٍ: طائرٌ صغيرٌ كالعُصفُورِ، يُسمَّى أَبا المليحِ، وفي المثلِ: أَجْبَنُ مِنْ صِفْرِدٍ.

- الخطأ في الإجابة؛ للخطأ في السمع: ففي الأمثال لأبي عبيد(84): كان لسهل بن عمرو ابن مضعف، قال: فقال إنسان يومًا: أين أُمُّكَ؟ يريد: أين تؤم؟ فظن أنه يقول أين أُمُّكَ؟ قال: فحسبته قال: ذهبت تشتري دقيقًا، فقال سهيل: أساء سمعًا؛ فأساء جابةً، فأرسلها مثلًا، وجابة: اسم، والإجابة المصدر(85)، ومثل الجابة في موضع الإجابة: الطاعة، والطاقة، والغارة، والعارة(86).

**المبحث الرابع: الوقاية من التصحيف والتحريف.**

محل التصحيف والتحريف: الألفاظ والأسماء المشكلة، التي تتشابه في صورة الخطّ، فيقع فيها التصحيف، ويدخلها التحريف، مما يعرض في ألفاظ اللغة والشعر، وفى أسماء الشعراء وأيّام العرب، وأسماء فرسانها ووقائعها وأماكنها، وما يعرض في علم الأنساب وغيرها من الأشكال، فيصحِّفها عامّة الناس، ويغلط فيها بعض الخاصة، ولا يكمل لها إلا من افتنَّ في العلوم، ولقى العلماء والرواة، والمتقدمين في صناعتهم، المتقنين لما حفظوه وأخذ من أفواه الرجال، ولم يعوِّل على الكتب الصحفية(87).

فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ اعْتِنَاؤُهُ بِضَبْطِ الْمُلْتَبِسِ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَكْثَرَ، وتَحْقِيقُ الْخَطِّ، و ضَبْطُ الْحُرُوفِ الْمُهْمَلَةِ.

قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: شَرُّ الْكِتَابَةِ الْمَشْقُ(88)، وَشَرُّ الْقِرَاءَةِ الْهَذْرَمَةُ(89)، وَأُجْوَدُ الْخَطِّ أَبْيَنُهُ(90).

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَصْطَلِحَ مَعَ نَفْسِهِ بِرَمْزٍ لَا يَعْرِفُهُ النَّاسُ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيُّ: أَوْلَى الْأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ أَسْمَاءُ النَّاسِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلَا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

والاحتراس من التصحيف لا يدرك إلا بعلم غزير، ورواية كثيرة، وفهم كبير، وبمعرفة مقدمات الكلام، وما يصلح أن يأتى بعدها، مما يشاكلها(91).

وهذا بيانُ أمورٍ مفيدة في ذلك:

أحدها: العناية بضبط الملتبسِ من أسماءِ الناسِ أكثرَ؛ فإنها لا تستدرك بالمعنى، ولا يستدل عليها بما قبل وما بعد.

الثاني: يُستحبُّ أن يضبط الألفاظ المُشْكِلة في متن الكتاب، ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغُ في إبانتها وأبعدُ من التباسِها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نَقْطُ غيره وشَكْلُهُ مما فوقه وتحته، ولاسيما عند دقة الخط وضيق الأسطر.

الثالث: يُكرَهُ الخطُّ الدقيق من غير عذرٍ يقتضيه، فعن حنبل بن إسحاق قال رآني أحمد بن حنبل وأنا أكتب خطًّا دقيقًا فقال: لا تفعل؛ أحوج ما تكون إليه يخونك.

والعذر في ذلك قديمًا: ألا يوجد في الورق سعة، أو رَحَّالًا يحتاج إلى تدقيق الخط؛ ليخِف عليه محمل كتابه.

الرابع: يختار له في خطه التحقيق دون المشق والتعليق، فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: شر الكتابة المشق، وشر القراءة الهذرمة، وأجود الخط أبينه.

الخامس: تضبط الحروف المعجمة بالنقط، وينبغي أن تضبط المهملات غير المعجمة بعلامة الإهمال؛ لتدل على عدم إعجامها.

وسبيل الناس في ضبطها مختلف:

فمنهم من يقلب النقط؛ فيجعل النقط الذي فوق المعجمات تحت ما يشاكلها من المهملات، فينقط تحت الراء، والصاد، والطاء، والعين، ونحوها من المهملات.

وذكر بعض هؤلاء أن النقط التي تحت السين المهملة تكون مبسوطة صفًّا، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي.

ومنهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضطجعة على قفاها.

ومنهم من يجعل تحت الحاء المهملة حاءً مفردة صغيرة، وكذا تحت الدال، والطاء، والصاد، والسين، والعين، وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك.

فهذه وجوه من علامات الإهمال كانت شائعة قديمًا.

ومن ذلك علامة من يجعل فوق الحرف المهمل خطًّا صغيرًا.

وكعلامة من يجعل تحت الحرف المهمل مثل الهمزة.

السادس: وضوح ألفاظ الكتاب، ومن له اصطلاح خاص؛ فليبين في أول تأليفه أو آخره مراده بعلامات أو رموز.

السابع: تفقير الكتاب.

الثامن: يكره أن يكتب عبدًا من عبد الله بن فلان في آخر سطر، والله مع الابن في أوله، وكذا رسول في آخره، والله مع صلى الله عليه وسلم في أوله(92).

قال ابن الصلاح: وَأَمَّا التَّصْحِيفُ: فَسَبِيلُ السَّلَامَةِ مِنْهُ الْأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَالضَّبْطُ، فَإِنَّ مَنْ حُرِمَ ذَلِكَ، وَكَانَ أَخْذُهُ وَتَعَلُّمُهُ مِنْ بُطُونِ الْكُتُبِ، كَانَ مِنْ شَأْنِهِ التَّحْرِيفُ، وَلَمْ يُفْلِتْ مِنَ التَّبْدِيلِ، وَالتَّصْحِيفِ(93).

التاسع: الذوق السليم الرافض لكل تغيير وانحراف يطرأ على الألفاظ والمعاني.

قال بعضهم: لمحمد بن محمد بن سالم مخلوف (1360هـ) كتاب: شجرة النِّوْرِ الزكية في طبقات المالكية.

والصواب: النُّور؛ لوصفه بالزكاء لا بالذكاء.

العاشر: ضبط المشرك اللغوي.

الحادي عشر: الأخذ عن أفواه الشيوخ.

**وَالأَخْذُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ لاَ الْكُتُبِ ... أَدْفَعُ لِلتَّصْحِيْفِ فَاسْمَعْ وَاذْأَبِ(94)**

وكَانَ يُقَالُ: لَا تَأْخُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ مُصْحَفِيٍّ، وَلَا الْعِلْمَ مِنْ صُحُفِيٍّ.

وعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا زَالَ هَذَا الْعِلْمُ عَزِيزًا يَتَلَقَّاهُ الرِّجَالُ حَتَّى وَقَعَ فِي الصُّحُفِ، فَحَمَلَهُ أَوْ دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ أَهْلِهِ.

والحاصل أن السلامة من التصحيفِ سَبِيلها الأخذُ مِن أفواهِ أهْلِ العلْمِ، والضبطُ عنهم، لا من بطونِ الكُتُبِ؛ فقَلَّمَا سَلِمَ مِن التصحيفِ مَن أخَذَ العلْمَ مِن الصُّحُفِ مِن غيرِ تدريبِ الْمَشايخِ(95).

ولن تغني الكتابة المرقمة ولا الرقمية شيئًا؛ لأنها لم توضع للحد من التصحيف والتحريف، بل وظفت لتيسير قراءة النصوص السليم منها والمصحَّف(96).

**ومن المصنفات في هذه البابة:**

1. التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة بن الحسن الأصفهاني (360هـ).

2. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (صَحيحِ التَّأليفِ والأَمان منَ التصحيف)، لنشـــوان اليمني (573هـــ).
3. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصَّفَدِي (764هـــ).
4. التطريف في التصحيف، جلال الدين السيوطي (911هـــ).
5. معجم الصواب اللغوي (دليل المثقف العربي)، لأحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل.
6. تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الغساني الجبائي.
7. المؤتلف والمختلف للآمدي.
8. ما اتفق لفظه واختلف مسماه في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، وعجالة المبتدي وفضـــالة المنتهي في النسب لأبي بكر الحازمي.
9. الأنساب للسمعاني.
10. الإكمال لابن ماكولا.
11. المشترك وضعًا والمفترق صقعًا لياقوت الحموي.
12. المشتبه في الأسماء والأنساب للذهبي.
13. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلاني.
14. تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب لابن خطيب الدهشة.

**وللضبط طريقتان(97):**

الأولى: ضبط القلم، بوضع الفتحة فوق الحرف المفتوح، والضمة على المضموم ... إلخ.

الثانية: ضبط العبارة، ومعناه وصف الكاتب حروف الكلمة ـــ مظنة التصحيف ـــ بما ينفي عنها الاشتباه بغيرها.

مثاله: العتب: بالعين المهملة والتاء الفوقية والباء الموحدة؛ حتى لا تتصحف بكلمة الغيـــث؛ إذ الضبط بالقلم عرضة للمحو والتغيير.

وقد صنف العلماء كتب المشتبه، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفتـــرق؛ لضـــمان عـــدم تصحيف وتحريف الأعلام، والأنساب، والبلدان.

1 – وضوح الخط.

2 – رسمه على ضوء قواعد الرسم (الإملاء).

وفي هذا مؤلفات كثيرة من أهمها:

- كتاب الإملاء للشيخ حسين والى.
- قواعد الإملاء لعبد السلام محمد هارون

- المفرد العلم في رسم القلم لأحمد لهاشمي.

3 – النقط للمعجم والإهمال للمهمل.

4 – الشكل لما يشكل.

5 – تثبيت علامات الترقيم في غير آية أو حديث.

فهذا باب مهم، وسياق خطير؛ فيجب على من يتعامل مع النصوص أن يكون على حذر، وأن يحفظ قلمه ولسانه وبصره من آثار هذين العيبين.

**الخاتمة**

نحمد الله على التوفيق، ونثني عليه الخير كله، ونسأله العفوَ عن الزللِ، وتيسير صالح القـــول والعملِ.

**النتائج**

وقد كان من نتائج بحثي هذا ما يلي:

- أهمية ضبط النص والتعليق عليه.
- للضبط طريقتان: الأولى: ضبط القلم، والثانية: ضبط العبارة
- خطورة التصحيف والتحريف ولا سيما في النصوص الشرعية.
- دور اللغة العربية في الوقاية منهما.
- اختلف في ماهية التصحيف والتحريف.
- تعددت أسباب التصحيف والتحريف والنتيجة واحدة، وهي تغير اللفظ والمعنى أو أحدهما.
- أهمية معرفة أسباب وقوع هاتين الآفتين.
- وجوب اتباع السبل التي تقي من التصحيف والتحريف.
- يقل من يسلم منهما.
- اختلف في كون اللغة توقيفية أو اصطلاحية.
- محل التصحيف والتحريف: الألفاظ والأسماء المشكلة، التي تتشابه في صورة الخط.
- اشتدت عناية العلماء بدفع تصحيف النصوص ورفعه.

**التوصيات**

- تتبع ما يمكن من التصحيفات والتحريفات المعاصرة ونشرها.
- إنشاء مراكز لمراجعة النصوص ومراقبة أعمال المحققين.
- وضع الشروط العلمية الصارمة لقبول إصدار أي مؤلف ولا سيما المحقّق منها.
- اضطلاع الجامعات وهيئات البحث العلمي بمهامها في هذا المضمار.

- تنظيم ورش العمل التي تقيم نص الكتاب، وقلم الكاتب، ولسان القارئ.
- تفعيل خاصية تصحيح النصوص في برامج الكتابة الرقيمة.

**الهوامش**

[1] – ألوان من التصحيف والتحريف ص 7

[2] – الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب ص 25

[3] – كشف الحال في وصف الخال ص 35

[4] – المزهر في علوم اللغة وأنواعها 457/1

[5] – المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ ص 384

[6] – شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ص 130، 131

[7] – الجامع لأحكام القرآن 415/1

[8] – الجامع لأحكام القرآن 411/1

[9] – أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء ص 482

[10] ــ لسان العرب: صحف.

[11] ــ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع [643].

[12] ــ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع [633].

[13] ــ الكَفَافُ (كتابٌ يُعيدُ صَوْغَ قواعد اللُّغة العَربيَّة) ص 932

[14] ــ الجرح والتعديل 31/2

[15] ــ المصباح المنير: ح ر ف.

[16] - معجم اللغة العربية المعاصرة: ح ر ف.

[17] - الإبانة الكبرى لابن بطة [1658].

[18] - رواه البخاري [6113]، ومسلم [781]، وفي التمييز [57].

[19] - نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص 96

[20] - ألفية السيوطي [628].

[21] - أصول البحث الأدبي ومصادره ص 338

[22] - تحقيق النصوص ونشرها ص 66

[23] - ألوان من التصحيف والتحريف ص 6

[24] - التعريفات 75، 82

[25] - معجم مقاييس اللغة: لحن.

[26] - تفسير القرطبي 24/1

[27] - رواه البخاري [6967]، ومسلم [1713].
[28] - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي 166/3
[29] - الخصائص 288/3، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 304/2
[30] - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: 101 ص 24
[31] - مجلة الرسالة، العدد: 969، ص 49
[32] - ربيع الأبرار ونصوص الأخيار [52].
[33] - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي 194/2
[34] - 159/2، 160
[35] - الإبانة في اللغة العربية 479/3، 480
[36] - فصل الجيم.
[37] - انظر الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر.
[38] - تصحيفات المحدثين 17/1
[39] - التبصرة والتذكرة 107/2
[40] - السنن الكبرى [3478].
[41] - البخاري [4477]، ومسلم [141].
[42] - التبصرة والتذكرة 105/2
[43] - تدريب الراوي 800/2
[44] - شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي) 102/2
[45] - 422/5
[46] - 10/ 73، التنبيه الوافي على التصحيف الواقع في ذخيرة القرافي ص 27
[47] - فصل العين.
[48] - ص 281
[49] - المصباح المنير: ف و ق.
[50] - فصل النون.
[51] - الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية، حرف الزاي، ص 106
[52] - تدريب الراوي 499/1
[53] - مشارق الأنوار على صحاح الآثار 233/2
[54] - معرفة علوم الحديث ص 217
[55] - تصحيفات المحدثين 15/1، 16
[56] - تعريف التصحيف ص 398، 399

[57] - أمالي القالي ويليه الذيل والنوادر وكتاب التنبيه ص 589 [45].
[58] - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 33/1، 34
[59] - مراقي السعود [167].
[60] - مراقي السعود [169].
[61] - تدريب الراوي 496/1
[62] - تدريب الراوي 496/1
[63] - تدريب الراوي 496/1
[64] - الفراء وأثره في المدرسة الكوفية ص 70
[65] - الجزار الثالث، مقال في ضمن مجلة الهلال، أكتوبر 1995
[66] - شمس العلوم: (الصِّلِّيان).
[67] - مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ص 286
[68] - رواه ابن ماجه [2958].
[69] - منحة الخالق لابن عابدين (حواش على البحرِ الرَّائق شرح كنز الدقائق) 359/2
[70] - المجموع شرح المهذب 76/8
[71] - صحيح البخاري [4121].
[72] - رواه أحمد [16830]، وأبو داود [5229]، والترمذي [2958] [2959].
[73] - فيض القدير شرح الجامع الصغير 31/6
[74] - أثر التصحيف في بناء المعجم العربي ص 20
[75] - تاج العروس: دهر.
[76] - تاج العروس: دهر.
[77] - مختار الصحاح: س م ن.
[78] - هذا البيت بلا نسبة في المعاجم.
[79] - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف ص 190
[80] - معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) 2468/6
[81] - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف 66/1
[82] - انظر مجلة المجمع العلمي العربي مج 19، جز 11، 12 1363هـ ـ 1944م.
[83] - 35/6
[84] - ص 53
[85] - الأمثال لأبي الخير الهاشمي ص 57
[86] - مجمع الأمثال 330/1

[87] - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص 15

[88] - الطول والدقة، معجم اللغة العربية المعاصرة: م ش ق.

[89] - السرعة في القراءة، العين: هذرم.

[90] - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 256/1 [524]، المقدمة لابن الصلاح ص 185

[91] - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص 15

[92] - مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار 241/5

[93] - معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ص 218

[94] - ألفية العراقي "التبصرة والتذكرة في علوم الحديث" [641].

[95] - شرح ألفية العراقي "التبصرة والتذكرة في علوم الحديث" 512/1

[96] - الكتابة الرقمية: المفهوم والخصائص ص 405، 406

[97] - لسان المحدثين 7/4

**المصادر والمراجع**


- الإبانة في اللغة العربية، سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: عبد الكريم خليفة وآخَرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط – سلطنة عمان، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العُكْبَري، المعروف بابن بَطَّة (387هـ).
جـ 1، 2: حققه: رضا بن نعسان معطي، الطبعة الثانية، 1415هـ - 1994م.
جـ 3، 4: حققه: عثمان عبد الله آدم الأثيوبي، الطبعة الأولى، 1415هـ.
جـ 5: حققه: يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، الطبعة الثانية، 1418هـ.
جـ 6: حققه: يوسف بن عبد الله بن يوسف الوابل، الطبعة الأولى، 1415هـ.
جـ 7: حققه: الوليد بن محمد نبيه بن سيف النصر، الطبعة الأولى، 1418هـ.
جـ 8، 9: حققه: حمد بن عبد المحسن التويجري، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
دار الراية، الرياض.
- أثر اختلاف الأسانيد والمتون في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، 1430هـ - 2009م.
- أثر التصحيف في بناء المعجم العربي، محمد جمعة الدِّربي، البيان، العدد: 595، فبراير/ 2020م.
- الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة العربية، ماجد الصايغ، دار الفكر اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1990م.

- أصول البحث الأدبي ومصادره، كود المادة: GARB5423، رسالة ماجستير، المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية.
- ألفية السيوطي في علم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تصحيح: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية.
- ألفية العراقي (التبصرة والتذكرة في علوم الحديث)، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (806هـ)، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج، الرياض ـ السعودية، الطبعة الثانية، 1428هـ.
- ألوان من التصحيف والتحريف في كتب التراث الأدبي المحقق، صالح الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الصباح، 1412هـ ـ 1992م.
- أمالي القالي ويليه الذيل، والنوادر، وكتاب التنبيه، أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم بن عيذون (356هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية الطبعة الثانية، 1344هـ - 1926م.
- الأمثال، زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (المتوفى بعد 400هـ)، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 1423هـ.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (666هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1405هـ 1985م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (1205هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام محمد هارون (1408هـ)، مؤسسة الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية، 1385هـ ـ 1965م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (764هـ)، حققه، وعلق عليه، وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
- التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته، أسطيري جمال، دار طيبة.
- التصحيف والتحريف، محمد كرد علي، مجلة المجمع العلمي العربي، مج 19، جز 11، 12، ذو القعدة وذو الحجة 1363هـ ـ تشرين الثاني وكانون الأول 1944م.
- التصحيف والتحريف (ضمن مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي)، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1405هـ ـ 1984م.

- التصحيف والتحريف: دراسة في التغير الدلالي، فاطمة إبراهيم آل خليفة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابهما، الحولية: 26، 1426هـ ـ سبتمبر 2005م.
- تصحيفات المحدثين، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (382هـ)، تحقيق: محمود أحمد ميرة، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1402هـ.
- التطريف في التصحيف، جلال الدين السيوطي، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد السلام بن محمد العامر.
- التعريفات علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ ـ 1983م.
- تعريف التصحيف: نماذج وتطبيقات، أحمد محمود الشيمي، ضمن: التصحيف وأثره في ضبط الراوي وأشهر المصحفين من الرواة.
- التمييز، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر – المربع – السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ.
- التنبيه الوافي على التصحيف الواقع في ذخيرة القرافي، إبراهيم أحمد السناري، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1440هـ ـ 2019م.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح شمس الدين القرطبي (671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي بن أبي حاتم (327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن ـ الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1271هـ ـ 1952م.
- الجزار الثالث، مقال في ضمن مجلة الهلال، أكتوبر 1995م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، جار الله الزمخشري (583هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (279هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1395هـ - 1975م.

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني (275هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (458هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (273هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخَرين، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.
- شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (806هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
- شرح العقيدة الطحاوية، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، (792هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، 1418هـ.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (395هـ).
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (573هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري وآخَرين، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق ـــ سورية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (902هـ)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ ـــ 2003م.
- الفراء وأثره في المدرسة الكوفية، جميل عبد الله عويضة، 1429هـ ـــ 2008م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين المناوي القاهري (1031هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، 1356هـ.
- الكتاب الأسود للاستعمار البريطاني في مصر، شحاتة عيسى إبراهيم، سلسلة ذاكرة الكتابة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2013م.

الكتابة الرقمية: المفهوم والخصائص، بن شاعة لامية، مجلة النص، مج 9، العدد:3، 2022، 400 ـــ 420

- كشف الحال في وصف الخال، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (764هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، 1428هـ ـ 2007م.
- الكَفَافُ (كتابٌ يُعيدُ صَوْغَ قواعد اللُّغة العَربيَّة)، يوسف الصّيْداوي (1424هـ)، دَارُ الفِكْر، دمشق، دَارُ الفِكْر المعاصر، بيروت، مكتبة الأسد، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 1999م.
- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن منظور (711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخَرين، دار المعارف، القاهرة.

لسان المحدثين (مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرح جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم)، محمد خلف سلامة، الموصل، 2007

- مجلة الرسالة، العدد 969
- مجلة المجمع العلمي العربي مج 19، جز 11، 12 1363هـ ـ 1944م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد (81 – 102).
- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، محمد طاهر الصديقي الفتني، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، 1387هـ ـ 1967م.
- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار عالم الكتاب، 1423هـ – 2003م.
- مختار الصحاح، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (666هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت ـ صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ ـ 1999م.
- مراقي السعود مع نشر البنود، عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، مطبعة فضالة بالمغرب.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ ـ 1998م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخَرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ – 2001م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، (544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- مصطلح التصحيف والتحريف بين الحافظ ابن عدي والحافظ ابن حجر، منى محمد الشهراني، مجلة كلية الآداب، جامعة ذمار، اليمن، العدد: 24، سبتمبر 2022م.

- المَطَالِعُ النَّصرية للمَطَابِعِ المصريَّةِ في الأصُول الخَطيَّةِ، نصر (أبو الوفاء) بن الشيخ نصر يونس الوفائي الهوريني (1291هـ)، تحقيق وتعليق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (1424هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (395هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.
- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ابن الصلاح (643هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406هـ - 1986م.
- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (405هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397هـ - 1977م.
- منحة الخالق لابن عابدين (حواش على البحرِ الرَّائق شرح كتز الدقائق)، وفي آخره تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (توفي بعد 1138هـ)، دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق وتعليق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، 1421هـ - 2000م.